ربيع الأول- ربيع الآخر ١٤٣٦هـ السنة السابعة عشرة

**ملحق يعنى بالتوعية القضائية ويلقي الضوء على مناشط الوزارة وانجازاتها**

- **وزير العدل: القضاء يستمد قوته من استناده إلى الأخذ بكتاب اللّه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم**
- **وزارة العدل تطلق جميع خدماتها عن طريق بوابة (عدل) الالكترونية**
- **وزارة العدل تفوز بجائزة الأميرة صيتة بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي**
- **وزارة العدل تحصل على شهادتي الآيزو العالمية**

خـريطـة
المملكة العربية السعودية
300 200 100 0 100 كم
الاردن
العـــراق
الكويت
إيـــــران
مصـــر
السـودان
الجمهوريـــة اليمنيـــة
الربـــع الخـــالي
سلطنة عمـان
بحـــر العـــرب
الخليج العربي
البحر المتوسط
المصدر : هيئة المساحة الجيولوجية السعودية – الرياض

**إن من أهم الموضوعات التي ينبغي أن يُعنى بها في القضاء، المصطلحات القضائية؛ حيث كثر في زمننا التقاضي وتطورت العبارات، مع تقدم القضاء في دولتنا إدارياً، و كثر في الواقع التفنن في الجرائم؛ فأصبح لها أسماء ومصطلحات خاصة؛ فكان لمعرفتها والإحاطة بها حسب المعمول به حاجة مهمة لكل من له صلة بالقضاء، حيث لا يخفى أثر المفاهيم على الأحكام؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولقد عنيت هنا بذكر المصطلحات القضائية من خلال الأنظمة المرعية.**

إعداد : المعاون القضائي بالمحكمة العليا
**إبراهيم بن أحمد الجنوبي**

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

ومن المصطلحات الخاصة بالاستئناف:

**اللائحة الاعتراضية :**

هي مذكرة يدونها المعترض على الحكم، مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه، وتاريخه، والأسباب التي بنى عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، والأسباب التي تؤيد الاعتراض، موقعة من المعترض أو من يمثله شرعاً، تقدم إلى إدارة المحكمة، مدون عليها تاريخ تقديمها[١]، قبل انتهاء مدة تقديم الاعتراض[٢].

فإذا اطلع القاضي الذي أصدر الحكم المعترض عليه، على مذكرة الاعتراض، يجوز له أن يعيد النظر في الحكم، من ناحية الوجوه التي بني عليها الاعتراض، من غير مرافعة، وعليه أن يؤكد حكمه، أو يعدله حسبما يظهر له، فإذا أكد حكمه فيرفعه مع صورة ضبط القضية، وكامل الأوراق إلى المحكمة المختصة، أما إذا عدله فيبلغ الحكم المعدل للخصوم، وتسري عليه في هذه الحالة الإجراءات المعتادة[٣].

إن اللائحة الاعتراضية بهذا المفهوم من المصطلحات التي عُرفت عند بعض فقهاء الإسلام، لفظاً ومعناً[٤].

الوارد عند بعضهم عدم القبول بالحكم، أن يكون شفهياً، كما يفهم من أقوالهم التي بينتها في مصطلح الطعن بالحكم، دون أن يشار عندهم هل يدون طعنه بالحكم، فيكون بمثابة اللائحة، أم يكتفى به شفهياً، والمتأمل لأقوالهم يجد أنها تسمع شفهياً، والله أعلم[٥].

حيث ورد عن من ورد عندهم قولهم: ومستدعي التمييز، إما أن يكون المحكوم له، أو المحكوم عليه، فإذا كان المحكوم عليه فله اعتباراً من تاريخ تبليغ الإعلام له، بموجب الأصول أن يعترض على الحكم بظرف ثلاثة أشهر، فإذا اعترض بعد ذلك فلا يسمع اعتراضه، ومستدعي التمييز المحكوم عليه يقدم لائحته الاعتراضية، مع صورة الإعلام المصدقة، مع استدعاء

---

(١) ينظر: نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٨٠) ولائحتها التنفيذية.

(٢) ينظر: نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٧٦،١٧٨)

(٣) ينظر: نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٨١)

(٤) درر الحكام شرح مجلة الأحكام٤/ ٦٣٥-٦٣٦

(٥) يراجع المبحث الرابع: الطعن بالحكم

إلى الحكومة المحلية، وترسل الأوراق المذكورة من الحكومة المحلية، إلى باب الفتوى ويؤخر تنفيذ الإعلام لنتيجة القرار[٦].

فاللائحة الاعتراضية مصطلح عُرف في الفقه الإسلامي لفظاً ومعناً، ولا يزال يستعمل.

**تصديق الحكم:**

هو موافقة المحكمة المختصة، على الحكم القضائي، لخلوه من موجب لنقضه[٧].

فإذا اطلعت المحكمة المختصة، على الحكم ولم تجد فيه مطعناً، أو وجدت فيه مطعنا ثم بعد إحالتها للقاضي ناظر القضية أجاب عن ملحوظتها، واقتنعت بإجابته لبناء إجابته على الأصول الصحيحة، تعين على المحكمة المختصة تصديق الحكم، ولا يلزمها أن تبين أسباب تصديقها عليه، بخلاف ما إذا كان الحكم يحتاج إلى تصحيح أو تكميل، فلا بد من ذكر الأسباب[٨].

إن تصديق الحكم من المصطلحات التي عُرفت عند الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، من حيث المعنى، كما عُرف عند الحنفية بلفظ تصديق الحكم[٩].

فقد ورد عن الحنفية قولهم: إذا لم يقنع المحكوم عليه بالحكم، الواقع في حق الدعوى، وطلب تمييزه، فيدقق فإن كان موافقاً لأصوله المشروعة يصدق، وإلا ينقض[١٠].

كما ورد: وإذا كان مستدعي التمييز، المحكوم له، يقدم أصل الإعلام، أو صورته المصدقة، إلى الحكومة المحلية، وترسل إلى باب الفتوى، فإذا وجد باب الفتوى أن الإعلام الشرعي موافق للأصول المشروعة، يصدق، وإذا كان غير موافق يحرر على هامش الإعلام[١١].

وعن المالكية: وأما الجائر والجاهل فتتعقب أحكامهما، وينقض منها ما ليس بصواب، ويمضي ما كان صواباً، والصواب: ما وافق قولاً مشهوراً أو مرجحاً ولو كان الأرجح خلافه[١٢].

فالحكم إذا كان صواباً أمضي، وإن كان ليس بصواب نقض.

وعن الشافعية: وإن تظلم متظلم من حكم لم يسمع الحاكم الدعوى منه مجملة حتى يصفها بما تصح الدعوى بمثله، فإذا وصفها نظر الحاكم فيها، فإن كان الحكم بمثلها لا يجوز أن ينقض، رد الحاكم المتظلم، وأعلمه أن الحكم نافذ عليه(١٣).

وعن الحنابلة: ولا يَنقُض من حُكم غيره إذا رُفِعَ إليه، إلاَّ ما خالف نص كتاب، أو سنة، أو إجماعاً[١٤].

---

(٦) درر الحكام شرح مجلة الأحكام٤/ ٦٣٦

(٧) من موجبات النقض: وجود خطأ في الحكم الفقهي أو الواقعة أو دليل ثبوتها أو اجراءات المرافعة، ولاحظته المحكم المختصة وبعد إحالتها إلى القاضي ناظر القضية تمسك برأيه، فلم يَعدل عنه، ولم يُعدل فيه، فإذا كان الحال كما ذكر فللمحكمة المختصة نقض الحكم. ينظر: نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٨٨)، الفروق ٤/ ٣٩، الأشباه والنظائر للسبكي ١/ ٤٠٦، يراجع مبحث نقض الحكم.

(٨) ينظر: نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٨٥، ١٨٨) واللائحة التنفيذية

(٩) ينظر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام٤/ ٦٣٦، حاشية الصاوي٩/ ٣٦٦، الحاوي الكبير١٦/ ٣٤٠، المغني ١١/ ٤٠٤

(١٠) ينظر: مجلة الأحكام ١/ ٣٧٣، المادة ١٨٣٩

(١١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام٤/ ٦٣٦

(١٢) حاشية الصاوي على الشرح الصغير٩/ ٣٦٦، ينظر: تبصرة الحكام ١/ ٨٩، التاج والإكليل ٦/ ١١٧

(١٣) ينظر: الحاوي الكبير١٦/ ٣٤٠، المهذب ٢/ ٣٤٢

(١٤) المغني ١١/ ٤٠٤، ينظر: الشرح الكبير١٢/ ١٢٦

فالحكم إذا كان ليس مخالفاً لنص الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، ورفع لحاكم لتدقيقه، فإنه يصادق عليه.

فتصديق الحكم مصطلح عُرف في الفقه الإسلامي لفظاً ومعناً، ولا يزال يستعمل.

ومن مصطلحات التنفيذ القضائية:

**الصيغة التنفيذية:**

وهي عبارة: (يطلب من كافة الدوائر والجهات الحكومية المختصة العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة) يذيل بها صك الحكم، والذي يضعها القاضي مصدر الحكم، أو خلفه، موقعة منه، وعليها خاتمه، وخاتم المحكمة، سواء أكان التنفيذ داخل المملكة أم خارجها[١٥].

إن الصيغة التنفيذية من المصطلحات التي عُرفت عند الفقهاء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، من حيث المعنى دون اللفظ[١٦].

حيث ورد عن الفقهاء الصيغة المطلوبة للحكم، وأن يكون عليه عند بعضهم ختم القاضي، لكي ينفذ الحكم، من يصل إليه، من ذوي الشأن، ولم أقف على كلام للفقهاء مفاده أن هناك صيغة خاصة للتنفيذ، توضع على الحكم، زيادة على ختم القاضي، وحكمه، إلا عن الحنابلة، فقد ورد عنهم صيغة للتنفيذ، لكن لم يجعلوا لها لفظاً ومصطلحاً خاصاً بها.

ومما ورد عن الحنفية قولهم: إنما يكتب السجل حتى لا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب مذكراً لها وإلاَّ فلا يحتاج إلى كتابة الحكم؛ لأنه قد تم بحضور الخصم نفسه، أو من يقوم مقامه، إلاَّ إذا قدر أنه غاب بعد الحكم عليه، وجحد الحكم، فحينئذ يكتب له ليسلم إليه حقه، أو لينفذ حكمه، ولو كتب: ثبت عندي بما تثبت به الحوادث، لا يصح ما لم يبين الأمر على التفصيل، والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهدين أسفله وأعطي للخصم[١٧].

وعن المالكية: بل يكفي أن يقول ثبت عندي بالبينة الشرعية يتم فلان، بشهادة فلان وفلان، وإهماله، وبشهادة فلان وفلان، ملكه لمحل في جهة كذا، أي يكتب ذلك في السجل الذي يكتب فيه الوقائع التي حكم فيها، وندب ختمه؛ لأن الحجة التي ليس فيها الختم لا يعول عليها[١٨].

وعن الشافعية: وفي السجل: يحكي الكاتب صورة الحال، وأنه حكم بذلك لفلان على فلان، وأنفذه بسؤال المحكوم له، وقد بين الأصل صورتي المحضر والسجل، ويجعل من المحاضر والسجلان نسختين؛ لتبقى عنده في ديوان الحكم، واحدة للأمن من التزوير، مختومة، معنونة باسم أصحابها، ويجعل الأخرى عند ذي الحق غير مختومة، ليلقى بها الشهود، والحاكم في بعض الأزمنة، ويذكرهم لئلا ينسوا[١٩].

وعن الحنابلة: إذا ادعى أن الحاكم حكم له بحق، فَذَكَرَ الحاكم حكمه أمضاه، وألزم خصمه بما حكم به عليه، وليس هذا حكماً بالعلم، وإنما هو إمضاء لحكمه السابق.

وقد ذكروا في السجل: أنه لا نفاذ ما ثبت عنده، والحكم به، وإنما يكتب: (وأن القاضي أمضاه، وحكم به، على ما هو الواجب في مثله، ونفذه، وأشهد القاضي فلان على إنفاذه، وحكمه، وإمضائه، من حضره من الشهود) لأن التنفيذ يتضمن

---

(١٥) نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (١٩٦) ولائحتها التنفيذية فقرة (١،٢)

(١٦) ينظر: : البحر الرائق ١٧/ ٤٥٢، ٣٨٤، حاشية الدسوقي١٣/ ٢٧١، أسنى المطالب٢٢/ ١٩٨، الإنصاف ١١/ ٢٣٧

(١٧) ينظر: البحر الرائق ١٧/ ٤٥٢، ٣٨٤، الأشباه والنظائر ١/ ١٣١

(١٨) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير١٣/ ٢٧١، شرح مختصر خليل للخرشي٢١/ ٣٧٢

(١٩) ينظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب٢٢/ ١٩٨، الأشباه والنظائر ص٥٠٧، الحاوي الكبير١٦/ ١٩٨

الحكم بصحة الحكم[٢٠].

فالصيغة التنفيذية مصطلح عُرف في الفقه الإسلامي من حيث المعنى دون اللفظ.

**تنفيذ الحكم:**

هو رد الحقوق عملياً، إلى أصحابها، وانتزاع تلك الحقوق من المحكوم عليهم بها جبراً، إذا لم يردوها طوعاً[٢١].

والتنفيذ هو من أهم مراحل القضاء، وهو ثمرته التي وجد من أجلها، فلن يرتفع الظلم عن المظلومين، أو المعتدى عليهم، ما لم يتم تنفيذ الحكم بعد صدوره.

وقد اعتنى نظام المرافعات بذلك فخصص له باباً وفصلاً به، وقد خصص قاض بتنفيذ الأحكام[٢٢]، كما خصص للتنفيذ نظاماً خاصاً به[٢٣]، والجهات الإدارية المنوط بها التنفيذ، وهم أمراء المناطق، ومحافظو المحافظات، ورؤساء المراكز[٢٤].

فتنفيذ الحكم، إما أن ينفذه المحكوم عليه من تلقاء نفسه، أو يجبر على تنفيذه من قبل الجهات المختصة بذلك.

إن تنفيذ الحكم بهذا المفهوم من المصطلحات التي عُرفت عند الفقهاء الإسلام، لفظاً ومعناً[٢٥].

حيث جاء عنهم قولهم: بعد ما يتم القاضي المحاكمة، يحكم بمقتضاه، ويفهم الطرفين حكمه بلسان لين وينفذ هذا الحكم، فإن الحكم إذا كان مبنياً على الشهادة وعلى أسباب ثبوتية حقيقة فينفذ بالاتفاق[٢٦].

كما جاء عنهم: ولو كان المطلوب بالدين في بلد آخر فقال القاضي في خطابه: قد أنفذت حكمي بالشهادة على خط الشهود فإن حكمه ينفذ، أو دفع مكتوباً لرجلين، وقال لهما أشهدا على أن ما فيه خطي، فإذا فيه عندي وفي ذمتي لفلان كذا، فيعمل به، وكذا إذا قال لهما أشهدا على بما فيه وميز القاضي المدعى عليه بذكر اسمه وحرفته وغيرهما من الصفات التي لا يشاركه فيها غيره غالباً، كنسبه وبلده، وطوله، وقصره، وبياضه، وسواده، فنفذه القاضي الثاني المنهى إليه، إذا وصله مكتوب القاضي المرسل[٢٧].

كما ورد أيضاً قولهم: فإن حكم حاكم، وشهد شاهدان على حكمه عند حاكم آخر، أنفذ ما شهدا به[٢٨].

وورد قولهم: ويقبل كتاب القاضي فيما حكم به من حق إنسان فيتعين عليه وفاؤه، أو على غائب بعد إقامة البينة عنده، ويسأله أن يكتب له كتاباً بحكمه، إلى قاضي بلد الغائب، ويكتب إليه، أو تقوم البينة على حاضر فهرب قبل الحكم عليه، فيسأل رب الحق، الحاكم الحكم عليه، وأن يكتب له كتاباً بحكمه لينفذه المكتوب إليه، وإن كانا ببلد واحد[٢٩].

فتنفيذ الحكم مصطلح عُرف في الفقه الإسلامي لفظاً ومعناً، ولا يزال يستعمل.

---

(٢٠) ينظر: الإنصاف ١١/ ٢٣٧، الفروع ٦/ ٤٣٦

(٢١) ينظر: تبصرة الحكام ١/ ١١٦، معجم لغة الفقهاء ص٤٥٤

(٢٢) ينظر نظام المرافعات الشرعية السعودي الفصل الرابع والباب الثاني عشر

(٢٣) ينظر: نظام التنفيذ الصادر من مجلس الوزراء برقم (٢٦١) وتاريخ ١٢/ ٨/ ١٤٣٣هـ

(٢٤) نظام المرافعات الشرعية السعودي المادة (٢١٨) ولائحتها التنفيذية فقرة (١)

(٢٥) ينظر: درر الحكام ٤/ ٤٠٥، البهجة في شرح التحفة ١/ ١٢٦، المجموع شرح المهذب ٢٠/ ١٦٧،

(٢٦) ينظر: درر الحكام ٤/ ٤٠٥، شرح فتح القدير ٧/ ٣٠١

(٢٧) ينظر: البهجة في شرح التحفة ١/ ١٢٦، الشرح الكبير للدردير ٤/ ١٦١

(٢٨) ينظر: المجموع شرح المهذب ٢٠/ ١٦٧، الحاوي في فقه الشافعي ١٦/ ٢٢٢

(٢٩) ينظر: كشاف القناع ٦/ ٣٦٢، الفروع ٦/ ٤٣٣

# وثيقة الملك عبدالعزيز للقاضي الشيخ صالح الخريصي ردًا على طلب إعفائه من القضاء عام ١٣٧٢هـ

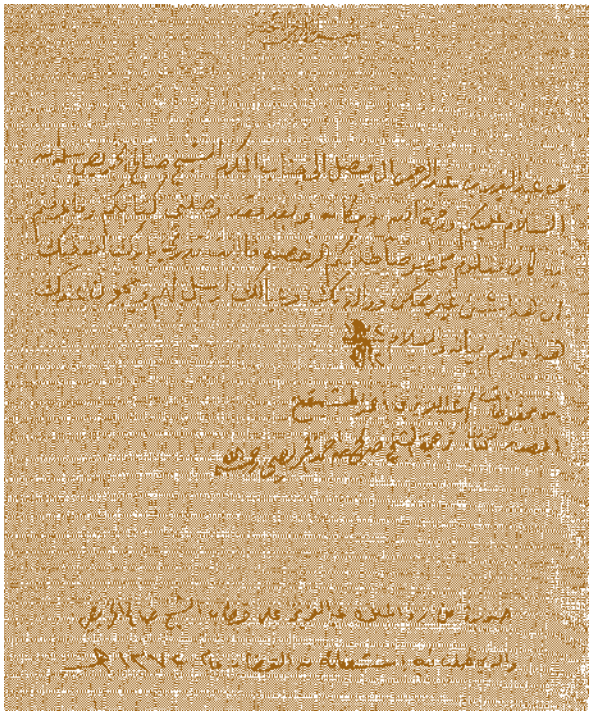

هذه وثيقة يعود تاريخها إلى عام ١٣٧٢هـ وهي عبارة عن رسالة جوابية من الملك عبدالعزيز رحمه الله رداً على خطاب مرفوع من الشيخ صالح بن أحمد الخريصي رئيس محاكم القصيم سابقاً، والذي يطلب فيه إعفائه. وقد سبق أن أصدر الملك عبدالعزيز رحمه الله قراراً بتعيين الخريصي على قضاء الدلم، فأرسل الخريصي يطلب إعفائه وذلك لارتباطه بأمه وأولاده، فما كان من الملك عبدالعزيز إلا أن يرسل خطاباً جوابياً يصر فيه على تمسكه بالخريصي وعدم الرخصة له، وهذا دليل على عظم منزلته عند الحكام ومدى تقديرهم للعلماء، والشيخ الخريصي بذل جهوداً كبيرة ما بين القضاء والتدريس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة والإرشاد والمناصحة والإصلاح بين الناس، فكم أنار من طريق ومهد من سبيل. وكم أيقظ بمواعظه الغافل وأرشد الحيران في الشبهات والحوالك، وهو جدير بالثناء وصالح الدعاء.

**نص الوثيقة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

(من عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل إلى جناب المكرم الشيخ صالح الخريصي سلمه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد وصلني كتابكم وما عرفتم به كان معلوم مخصوصاً طلبكم الرخصة فا أنت تدري بارك الله فيك أن هذا شيء غير ممكن ووالدتك وعيالك أرسل لهم ويجون عندك. هذا ما لزم بيانه والسلام ١٣٧٢/١٢/٢هـ).

# وكالة الوزارة لشؤون التوثيق

وكالة الوزارة لشؤون التوثيق من الوكالات التي أنشئت مؤخراً في وزارة العدل حيث صدر قرار معالي وزير العدل رقم ٧١٩٦ وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٧هـ بإنشائها ويشتمل هذا البيان على استعراض للوكالات المساعدة وكذلك الإدارات المرتبطة بها ومهامها واختصاصاتها وأهم إنجازاتها خلال السنة المالية المنتهية ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

يرتبط من الناحية التنظيمية في وكالة الوزارة لشؤون التوثيق وكالتين مساعدتين وإدارات أخرى هي كما يلي:

أولاً: الوكالة المساعدة لشؤون كتابات العدل ويتبعها عدد من الإدارات هي:

أ-الإدارة العامة لشؤون كتّاب العدل ويتبعها إدارة الرقابة.

ب-الإدارة العامة لشؤون كتابات العدل.

ج-الإدارة المركزية للإذن بالتوثيق.

ثانياً: الوكالة المساعدة للتسجيل العيني للعقار ويتبعها عدد من الإدارات هي:

أ-الإدارة العامة للتسجيل العيني للعقار.

ب – الإدارة العامة للإشراف على مكتب قضاة القيد الأول.

ج – الإدارة العامة للرقابة على الإيرادات.

٣-الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة.

٤-الإدارة العامة للموثقين.

٥-إدارة الاستعلام عن الممتلكات والوكالات.

## أعمال الوكالة وإنجازاتها

### الوكالة المساعدة لشؤون كتابات العدل

وتختص بشؤون كتابات العدل والشؤون الوظيفية لأصحاب الفضيلة كتاب العدل والرقابة عليهم والإشراف على أعمالهم والتحقيق في الشكاوى المقدمة ضدهم، وتتألف من الإدارات التالية:

**١-الإدارة العامة لشؤون كتابات العدل، وتختص بما يلي:**

أ-دراسة الاستفسارات والاستشكالات التي ترد من أصحاب الفضيلة كتّاب العدل والإجابة عنها وفقاً لما تقتضي به الأنظمة والتعليمات.

ب-اقتراح وإعداد الدراسات التي ترتقي بعمل كتابات العدل.

ج – دراسة طلبات إنشاء كتابات عدل في المملكة والعرض عنها للجنة كتابات وكتاب العدل.

د – دراسة أي معاملة تحال إليها من مكتب الوزير أو مكتب وكيل الوزارة لشؤون التوثيق وإبداء الرأي الشرعي أو النظامي حيالها.

هـ -تمثيل الوزارة في الاجتماعات والندوات وورش العمل المتعلقة بعمل الوكالة.

× إنجازات الإدارة العامة لشؤون كتابات العدل:

١-قامت الإدارة بدراسة (٦٢٢٠) معاملة.

٢-تم التوصية بافتتاح (٣٨) كتابة عدل جديدة.

٣- المشاركة مع الإدارة للتدريب والابتعاث في برامج تأهيل كتّاب العدل الجدد ونظام الشركات والتمويل والرهن العقاري.

٤-المشاركة في هندسة إجراءات كتابات العدل الأولى والثانية.

٥-المشاركة في تمثيل الوزارة في اللجان المتعلقة بعمل الوكالة.

**٢-الإدارة العامة لشؤون كتّاب العدل وتختص بما يلي:**

أ- استقبال طلبات المتقدمين على وظيفة كاتب عدل وفحصها تمهيداً لرفعها للجنة كتابات وكتّاب العدل.

ب – استقبال طلبات أصحاب الفضيلة كتّاب العدل الراغبين في الترقية أو النقل أو الندب أو الإعارة أو التدريب أو الابتعاث وغيرها من الشؤون الوظيفية وإنهاء إجراءاتها.

ج – الإجابة على استفسارات أصحاب الفضيلة كتّاب العدل فيما يتعلق بشؤونهم الوظيفية.

د – اقتراح ترشيح أصحاب الفضيلة كتّاب العدل لتمثيل الوزارة في اللجان والندوات وورش العمل المتعلقة بعمل الوكالة.

**إنجازات الإدارة العامة لشؤون كتّاب العدل لعام ١٤٣٥هـ**

١-إنهاء إجراءات ترقية (١٤٢) كاتب عدل من المرتبة السابعة إلى المرتبة الثامنة و(١٢) كاتب عدل من المرتبة الثامنة إلى المرتبة التاسعة و(٨) كتاب عدل من المرتبة التاسعة إلى المرتبة العاشرة.

٢-إنهاء إجراءات تعيين (٢٠٧) من المتقدمين على وظيفة كاتب عدل وقامت بفرزها وإعدادها في قوائم قبل عرضها على لجنة كتابات وكتّاب العدل.

ويتبع لهذه الإدارة إدارة الرقابة وتختص بما يلي:

أ-التفتيش على أعمال أصحاب الفضيلة كتّاب العدل من خلال قيام أعضائها بجولات تفتيشية لهذا الغرض.

ب-دراسة الشكاوى المقدمة ضد أصحاب الفضيلة كتّاب العدل والتحقق منها والتحقيق فيها إذا استدعى الأمر ذلك.

ج-متابعة حضور وانصراف أصحاب الفضيلة كتّاب العدل.

د-تمثيل الوزارة في الاجتماعات والندوات وورش العمل المتعلقة بعمل الوكالة.

**إنجازات إدارة الراقبة**

أ-القيام بأكثر من (٥٢) جولة تفتيشية على مختلف كتابات العدل في مناطق المملكة.

ب-التحقيق مع (١١٧) كاتب عدل.

ج-المشاركة في أكثر من (١٢) لجنة.

د-بلغ مجموع المعاملات التي تمت دراستها (١٨٨٠) معاملة.

**٣-الإدارة المركزية للإذن بالتوثيق:**

وتتولى الإدارة المهام التالية:

١-دراسة الطلبات المقدمة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين يملكون عقارات في المملكة ويرغبون في بيع تلك العقارات التي يملكونها، وإصدار أذونات استثنائهم من المدة النظامية وهي الأربع سنوات، وذلك بعد تقديم سبب مقنع وموافقة معالي الوزير على ذلك.

٢-الإجابة على الاستفسارات والاستشكالات التي ترد من المحاكم وكتابات العدل حيال تطبيق التنظيم.

٣-إعداد الإحصائيات اللازمة عن تملك مواطني دول مجلس للعقارات في المملكة وبيعهم لها.

٤-تقديم المقترحات والدراسات التي تساهم في تطوير العمل واختصار الإجراءات.

**إنجازات الإدارة المركزية للإذن بالتوثيق:**

١-بلغ عدد المتملكين للعقار من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (٤٠٠) مواطن.

٢-بلغ عدد الأذونات والاستثناءات بالبيع من المدة النظامية التي صدرت من الإدارة (١٦) إذناً.

**الوكالة المساعدة للتسجيل العيني للعقار**

تتألف من الإدارات التالية:

١-الإدارة العامة للتسجيل العيني للعقار.

٢-الإدارة العامة للإشراف على مكتب قضاة القيد الأول.

٣-الإدارة العامة للرقابة على الإيرادات.

وتشرف الوكالة المساعدة للتسجيل العيني للعقار على ثلاث إدارات هي:

١-إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمدينة الرياض.

٢-إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمدينة جدة.

٣-إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمحافظة حريملاء.

أهم إنجازات الوكالة المساعدة للتسجيل العيني للعقار والإرادات التابعة لها ما يلي:

١- المناطق التي تم تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار بها.

أ-المنطقة العقارية الأولى في حريملاء.

ب-المنطقة العقارية الثانية في حريملاء.

ج-المنطقة العقارية الأولى في الرياض.

د-المنطقة العقارية الثانية في الرياض.

هـ- المنطقة العقارية الأولى في جدة.

**٢-الإجـراءات المتخذة من لجنة التسجيل العيني للعقار لتسريع تطبيق النظام.**

أ-قدمت الوكالة خطة تنفيذية تم تعديل مسماها إلى «برنامج تنفيذي» تعنى بتطبيق النظام على جميع مناطق المملكة على ثلاث مراحل كل مرحلة قد تمتد إلى سنتين وتم عرضها على لجنة التسجيل العيني للعقار بمشاركة ممثلي وزارة الشؤون البلدية والقروية وتمت الموافقة عليها والعمل بها اعتباراً من ١٤٣٦/٦/١هـ.

ب-اقترحت اللجنة تحديد مدة لسريان النظام وهي عام كامل على المناطق العقارية الجديدة وتضمينه في إعلان قرار معالي وزير العدل.

ج-الاستناد إلى صور ضبوط صكوك الملكية بدلاً من أصول الصكوك لإثبات ملكية الوحدة العقارية.

**٣-ما يخص تكليف القضاة المشرفين على أعمال القيد الأولى:**

تم تكليف قاضٍ للعمل في المحكمة العامة بحريملاء، والإشراف على أعمال القيد الأول بالمنطقة الواقعة شمال مدينة الرياض.

**٤-حوسبة نظام التسجيل العيني للعقار:**

أ-تم تحديث برنامج التسجيل العيني للعقار من قبل إدارة الحاسب الآلي بالوزارة.

ب-جاري العمل على أتمتة جميع عمليات القيد الأول.

ج-جـاري العمل من خـلال فريق عمل مكلف من لجنة التسجيل العيني للعقار على الانتهاء من إجـراءات الربط الآلي بين وزارتي العدل والشؤون البلدية والقروية.

**٥- إيرادات الوكالة المساعدة للتسجيل العيني للعقار:**

أ-مجمـوع إيـرادات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمدينة الرياض للقيود التالية مبلغ (٤٧٠٠) ريـال لعام ١٤٣٥هـ.

ب- مجموع إيـرادات إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بمحافظة حريملاء للقيود التالية مبلغ (١٣٠٤٥) ريال لعام ١٤٣٥هـ وجميع تلك المبالغ تم إيداعها بالطرق النظامية.

**٦- ما تم من دراسات في تسريع تطبيق التسجيل العيني للعقار:**

أ- نصت الفقرة (ثانياً) من الأمـر السامي الكريم رقـم (٦١٥٩/ب) وتـاريـخ ١٤٣٠/٢/١٤هـــ بـأن (على وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل الإسراع في تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار واستكمال البنية التحتية والأساسية لتطبيقه، على أن تقوم الـوزارتـان بتقديم ما يتطلبه ذلـك من اعتمادات إلـى وزارة المالية ضمن ميزانيتهما القادمة، وتكليف وزارة المالية بترتيبات التمويل). عليه وفي إطار تنفيذ الأمر السامي الكريم – قام صندوق الاستثمارات العامة بوزارة المالية بتكليف جهة استشارية/ لدراسة سبل تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار، وقدم دراسة بتاريخ ١٤٣٤/٤/٦هـ، وتبين أنها لا تتوافق مع نظام التسجيل العيني للعقار وقامت وزارة العدل بالرد على الدراسة بذلك في حينه وقد أفاد المختصون بـوزارة الشؤون البلدية والقروية مـؤخـراً أنـه بناءً على التواصل مع صندوق الاستثمارات العامة تم الاتفاق على أن يستدعي الصندوق منسوبي الوزارتين لتشكيل فريق عمل مشترك مع الصندوق لمتابعة هذا.

ب- تم الاتفـاق بين وزارتـي العـدل والشـؤون البلدية والقروية على دراسة كافة العوائق والعقبات التي تواجه أعـمـال التنفيذ واقـتـراح السبل المناسبة لتذليل تلك العقبات بمشاركة عدد من الخبرات العالمية، وتم إعداد عقد المنافسة لمشروع إعداد إستراتيجية لتسريع تطبيق نظام التسجيل العيني للعقار ودعـوة جهات استشارية اقترحتها وزارة الشؤون البلدية والقروية مؤهلة للمنافسة هـي: ائتلاف حكومي من كل من وكالة المسح السويدية الحكومية وهيئة التسجيل العقاري الهولندية الحكومية وهيئة التسجيل العقاري الألمانية الحكومية وقد زارت المملكة في بداية شهر صفر ١٤٣٦هـ وقدمت عرضها في ١٤٣٦/٥/٥هـ.

ج- توجد دراسة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء لتسريع تطبيق النظام في مكة المكرمة والمدينة المنورة خلال ثلاث سنوات التنسيق جارٍ بين الوزارتين لتوحيد صيغة متطلبات العمل لتنفيذ النظام في المدينتين المقدستين.

### الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة

صدر قرار معالي وزير العدل برقم ٢٠٥١ وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢هـ يقضي بإنشاء الإدارة وتعنى هذه الإدارة بشؤون مأذوني عقود الأنكحة والإشراف عليهم ومتابعتهم وهي مرتبطة بفضيلة وكيل الوزارة لشؤون التوثيق مباشرة وتختص بما يلي:

١-استقبال طلبات الراغبين في الحصول على ترخيص مأذون عقود أنكحة.

٢-إصدار رخص مأذوني عقود الأنكحة.

٣-تجديد رخص مأذوني عقود الأنكحة.

٤-متابعة مأذوني عقود الأنكحة وتأديبهم.

٥-تقديم الدراسات والمشاركة في اللجان المتعلقة باختصاص الإدارة.

ويوجد لائحة لمأذوني الأنكحة صدرت بالقرار رقم ٢٦١ في ١٤٢٤/١١٩هـ جددت مؤخراً بعد تعديل وإضافة في فقراتها.

### إنجازات الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة

١-تم إصدار (٤٣٢) رخصة مأذون عقود أنكحة.

٢-تم تجديد (٦٣٢) رخصة مأذون عقود أنكحة.

٣-تم إصدار (٢٠) قراراً تأديبياً مقسمة على (٦) قرارات بالإيقاف و(١٤) قراراً بالإنذار.

٤-طباعة كتاب (الحقوق الزوجية في الإسلام) وكتاب (المأذون الشرعي وواجابته).

٥- إعداد (١٦) دورة متخصصة للمأذونين.

٦-تقديم عدد من الدراسات والمشاركة في عدد من اللجان.

٧-التنسيق مع وكالة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية للربط الإلكتروني بينها وبين وزارة العدل لتسجيل واقعات الزواج والطلاق والخلع وفسخ النكاح.

### الإدارة العامة للموثقين

تعتبر هذه الإدارة من أحدث الإدارات التابعة للوكالة والتي يشرف عليها فضيلة وكيل الوزارة لشؤون التوثيق مباشرة، وقد تم إنشاؤها بموجب القرار الوزاري رقم (٦٨٨٦٣) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٢١هـ وتعنى بالإشراف على الموثقين الغير رسميين وتختص بما يلي:

١-إشعار المتقدمين الذين تمت الموافقة على طلباتهم، ودعوتهم لاستكمال تحديد العنوان الدائم المنصوص عليه في المادة (السادسة) من لائحة الموثقين وأعمالهم من خلال النموذج المعد لذلك في بوابة الوزارة الإلكترونية.

٢-استقبال طلبات الترخيص للموثقين غير الرسميين عبر موقع الوزارة اعتباراً من ١٤٣٦/١/١٢هـ وقد بلغ عدد المتقديمن حتى تاريخه (٢٥٠٠) طلب.

### إنجازات الإدارة العامة للموثقين

١-تشكيل لجنة فحص طلبات الحصول على رخصة التوثيق ومقرها ديوان الوزارة.

٢-تشكيل خمس لجان للمقابلات الشخصية وفقاً للبند (٦) من الفقرة (ثالثاً) من محضر الخطة التنفيذية لتطبيق لائحة الموثقين وأعمالهم وهي مكونة من ثلاثة أعضاء لكل لجنة برئاسة وعضوية كتاب عدل ومقرها فروع الوزارة.

٣-التحقق من هوية المتقديمن وكذلك مطابقة أصول المستندات لدى كتابات العدل الثانية اعتباراً من تاريخ ١٤٣٦/٢/٢٢هـ وفقاً للبند (٣) من الفقرة (ثالثاً) من محضر الخطة التنفيذية لتطبيق لائحة الموثقين وأعمالهم.

٤-فرز الطلبات المنتهية من كتابات العدل الثانية تمهيداً لإحالتها للجنة فحص الطلبات.

٥- تم البدء في إعداد الحقيبة التدريبية من قبل الإدارة العامة للتدريب والابتعاث بناءً على الفقرة (عاشراً) من الخطة التنفيذية لتطبيق لائحة الموثقين وأعمالهم وفقاً للفقرة (خامساً) من محضر الخطة التنفيذية لتطبيق لائحة الموثقين وأعمالهم.

٦-بلغ مجموع المعاملات الواردة للإدارة والمنتهية حتى تاريخه (٣٢٧) معاملة.

### إدارة الاستعلام عن الممتلكات والوكالات

تختص هذه الإدارة بالإفادة عن طلبات الأفراد والإجابة عن استعلامهم عن أملاكهم وما صدر عنهم من وكالات، وكذلك الإجابة عن استعلام الجهات الحكومية عن الأملاك والوكالات.

إنجازات إدارة الاستعلام عن الممتلكات والوكالات:

قامت الإدارة منذ بداية عملها بالإفادة عن (٨٣٩) معاملة خاصة بالأفراد والجهات الحكومية.

## نزع ملكية العقار للمنفعة العامة من اختصاص كتابة العدل

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٤٠ وتاريخ ١٤٣٦/١/٢هـ يقضي بنزع ملكية العقار للمنفعة العامة وفق المادة ٢٢٦ من نظام المرافعات ولوائحه التنفيذية وإليكم نص التعميم:

«إشارة إلى المادة (٢٢٦) من نظام المرافعات الشرعية بشأن ما ينزع للمنفعة العامة من عقارات الأوقاف والقصار والغائبين وأن إفراغه يكون من كتابة العدل ما لم يكن البدل عقاراً. وإلى الفقرة (٣) من اللائحة التنفيذية للمادة المشار إليه بأن تتولى كتابة العدل إفراغ حصة من لم يحضر من مالكي العقار المنزوع للمنفعة العامة، وإشارة إلى تعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٤٧٧٢ في ١٤٣٣/١١/٢٨هـ بشأن إفراغ العقار المنزوع للمنفعة العامة إذا كان من ضمن الملاك غائب أو متمنع عن الإفراغ.

وإشارة إلى ما ورد للوزارة من بعض كتابات العدل بعد صدور نظام المرافعات الشرعية بالمرسوم الملكي رقم م/١ في ١٤٣٥/١/٢٢هـ من الاستفسار عن إجراءات إفراغ حصة من لم يحضر من مالك العقارات المنزوعة بناءً على المادة (٢٢٦) من نظام المرافعات الشرعية، لغيبته أو لإمتناعه عن الحضور.

وبناءً على الدراسة المقدمة في هذا الخصوص والمتضمنة التوصل إلى الإفراغ للمنفعة العامة لعقارات الأوقاف أو القصر أو الغائب (الذي ثبتت غيبته بحكم قضائي) يكون لدى كتابة العدل وكذلك إفراغ نصيب من لم يحضر بعد ورود الإفادة من الجهة النازعة إلى كتابة العدل بأنها قامت بتبليغ مالك العقار وفق نظام نزع ملكية العقار للمنفعة العامة.

ونظراً إلى أن ما ذكر يتفق مع المادة رقم (٢٢٦) من نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية في اختصاص كتابة العدل بذلك، لذا يعتمد العمل بموجبه. والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل**

## توثيق أقارير الديون من اختصاص كتابة العدل الثانية

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٤٩ وتاريخ ١٤٣٦/١/١٣هـ يقضي باعتماد وتوثيق الديون لدى كتابة العدل الثانية وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٩ من نظام التنفيذ.

وإليكم نص التعميم: «فإشارة إلى تعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٣٧٠٢ في ١٤٣٠/٧/١٩هـ بشأن توثيق أقارير الديون لدى كتابة العدل الثانية وفقاً للضوابط المشار إليها فيه.

وحيث ورد للوزارة من بعض أصحاب الفضيلة قضاة محاكم أو دوائر التنفيذ ما يفيد صدور عدد من الصكوك من كتابات العدل في توثيق هذه الأقارير وهي تتضمن مبالغ كبيرة مما لا يتناسب مع سبب الاستحقاق المشار إليه في الصكوك، كما أن طالب التنفيذ يدعي خلاف ذلك أحياناً.

لذا نؤكد على أصحاب الفضيلة كتاب العدل ذوي الاختصاص في توثيق هذه الأقارير من التحقق عند ضبط هذه الأقارير وفقاً للفقرة (٣) من هذه الضوابط، ضماناً لسلامة الإجراء، ولاعتماد الإقرار سنداً تنفيذياً وفقاً للمادة (٩) من نظام التنفيذ.

للاطلاع ومراعاة ما ذكر. والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل**

## تخويل على توقيع الرهن وفكه وانتقال الملكية

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٥٤ وتاريخ ١٤٣٦/١/١٨هـ يقضي على تحويل عدد من منسوبي صندوق التنمية العقارية لإجراء الرهن وفكه وانتقال الملكية، وإليكم نص التعميم.

«إلحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٥٤٥٢ في ١٤٣٥/٩/٥هـ بشأن أسماء المخولين عن صندوق التنمية العقارية لإجراء الرهن وفكه.

فقد ورد للوزارة كتاب معالي وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية رقم ٣٦٧٠١/٤٥٧ في ١٤٣٦/١/٤هـ المتضمن قبول الخطابات الواردة من الموضحة أسماؤهم أدناه كل في منطقته لا يتعداها إلى سواها، وكذلك إلغاء صلاحية التوقيع لعدد من المخوفين السابقين نظراً لتقاعدهم أو لانتقال مواقع أعمالهم وذلك حسب التفصيل التالي:

أولاً: منح صلاحية توقيع خطابات الرهن وفك الرهن وانتقال الملكية كل في منطقته إلى كل من:

١-م/عبدالله بن محمد المسند مدير عام فرع الصندوق بمنطقة تبوك.

٢-م/عبدالله بن يحيى الزهراني مدير عام فرع الصندوق بمنطقة جازان.

٣-م/ منصور بن فايز الزارع مدير عام فرع الصندوق بمنطقة الجوف.

٤- أ/سعد بن عبدالله آل سبره مساعد مدير عام فرع الصندوق بمنطقة عسير.

٥- م/ مفلح بن عواد بن سحيمان العنزي مساعد مدير عام فرع الصندوق بمنطقة الحدود الشمالية.

٦- أ/ محمد بن خالد آل مجناء مساعد مدير عام فرع الصندوق بالمنطقة الشرقية.

٧- أ/ نواف بن ناصر العصيمي مدير مكتب الصندوق بمنطقة الرياض.

٨- أ/ محمد بن غزي الحربي مكتب الصندوق بمنطقة الرياض.

٩- م/ طلال بن عبدالرحمن السليماني مدير مكتب الصندوق بمحافظة الطائف.

١٠- أ/ غزاي بن خلف الجعيد مساعد مدير مكتب الصندوق بمحافظة الطائف.

ثانياً: منح صلاحية توقيع خطابات الرهن وفك الرهن وانتقال الملكية لكافة مناطق المملكة للأستاذ/ خالد بن عبدالله المحيا مساعد مدير عام إدارة شؤون المقترضين.

ثالثاً: إلغاء كافة صلاحيات التوقيع للرهن وفك الرهن وانتقال الملكية عن كل من:

١- أ/ محمد بن علي العبداني مدير عام الصندوق سابقاً.

٢- م/ عمر بن عبدالله العبدالكريم نائب مدير عام الصندوق سابقاً.

٣- م/ عوض بن محمد محسنه مدير عام فرع الصندوق بمنطقة عسير سابقاً.

٤- م/ جبريل بن إبراهيم حكمي مدير عام فرع الصندوق بمنطقة جازان سابقاً.

٥- م/ إبراهيم بن عبدالعزيز الحسين مدير عام فرع الصندوق بمنطقة الرياض سابقاً.

٦- م/ علي بن أحمد الأطرش مساعد مدير عام فرع الصندوق بالمنطقة الشرقية سابقاً.

٧- م/ عبدالله بن محمد الصادق مساعد مدير عام فرع الصندوق بمنطقة الجوف سابقاً.

٨- م/ مفلح بن عواد بن سحيمان العنزي مدير فرع الصندوق بمنطقة الجوف سابقاً.

وطلب معاليه إبلاغ أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم والقضاة وكتاب العدل بذلك.

لذا نرغب إليكم الاطلاع وإكمال ما يلزم حسب المقتضى الشرعي والتعليمات، وتجدون برفقه نسخة من نماذج توقيع المذكورين. والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل**

## عدم النظر في أي طلب من طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين إلا فيما يتعلق بتعديل على حجة استحكام سابقة مستكملة الإجراءات

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٦٢ وتاريخ ١٤٣٦/١/٢٣هـ يقضي بعدم النظر في أي طلب من طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين إلا فيما يتعلق بتعديل على حجة استحكام سابقة ويستكمله الإجراءات قبل صدور الأمر الملكي رقم ٢/١٣٩٢٦ في ١٤٢٨/٩/١هـ، وإليكم نص التعميم.

### الرفع للمقام السامي عن طريق الوزارة

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٥١ وتاريخ ١٤٣٦/١/١٣هـ يقضي بعدم الرفع للمقام السامي عن أي موضوع إلا عن طريق الوزارة وإليكم نص التعميم:

«إلحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٤٥٦٣هـ المبني على الأمر السامي رقم ١٧٢٩٣ في ١٤٣٣/٣/٢١هـ القاضي بالتعميم على المحاكم وكتابات العدل بأن يكون الرفع للمقام السامي عن طريق مرجعهم وفقاً للتعليمات.

ونظراً لما لوحظ من تكرار قيام بعض المحاكم وكتابات العدل بالرفع للمقام السامي مباشرة دون الرجوع للوزارة، ولما في ذلك من مخالفة للتعليمات، فإننا نرغب إليكم بأن لا يتم الرفع للمقام السامي عن أي موضوع إلا عن طريق الوزارة لما في ذلك من تخطي المرجع وعدم مراعاة التسلسل الإداري في المكاتبات.

للاطلاع والتقيد بما أشير إليه والله يحفظكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل**

"إشارة لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٣٧٧٣ في ١٤٣٠/١٠/٢٤هـ، المبني على الأمر السامي البرقي الكريم رقم ٧٩٦٠/م ب في ١٤٣٠/٩/٢٩، القاضي بالتأكيد على عدم النظر ي أي طلب من طلبات حجج الاستحكام اخل حدود الحرمين الشريفين أياً كان موقع الطلب بما في ذلك سفوح الجبال، وعدم سماع أي دعوى ترفع ضد أمانة العاصمة المقدسة أو أمانة منطقة المدينة المنورة فيما أزالته لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات من اعتداءات، وعدم سماع أي دعوة بالملكية في هذه الأماكن ما لم تستند على صك شرعي مستكمل الإجراءات ...إلخ.

عليه فقد تلقينا نسخة من الأمر السامي الكريم البرقي رقم ٢٣٠٥ في ١٤٣٦/١/١٦هـ ونصه: [اطلعنا على برقية سمو وزير الداخلية رقم ١٢٥٩٤٣ في ١٤٣٤/١١/٤هـ المشار فيها إلى الأمر الملكي رقم ٢/١٣٩٢٦ في ١٤٢٨/٩/١هـ القاضي بعدم النظر في أي طلب من طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين، وأن على وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية كل فيما يخصه الرفع عن كافة الأراضي داخل حدود الحرمين الشريفين التي ليس عليها ملكيات خاصة بموجب صكوك شرعية مستكملة الإجراءات لتكون وقفاً على المسجد الحرام بمكة المكرمة، والمسجد النبوي بالمدينة المنورة. والأمر رقم ٢١٧٩٩ في ١٤٣٣/٤/٢٤هـ القاضي بتكوين لجنة من وزارات (الشؤون البلدية والقروية، والداخلية، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والمالية، والعدل) والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي لدراسة الموضوع م كافة جوانبه في ضوء ما تضمنه الأمر الملكي المشار إليه وفي ضوء ما أوضحته ورأته وزارتا الشؤون البلدية والقروية والعدل. وما أوضحه سمو وزير الداخلية من أن تلك اللجنة قدمت محضراً توصلت فيه إلى عدة نتائج، وأوصت بعدد من التوصيات. كما اطلعنا على الكتب والبرقيات المتعلقة بعدد من الموضوعات ذات الصلة والموضحة أرقامها وتواريخها ومواضيعها في البيان المرفق.

وحيث إن الأمر الملكي المشار إليه احتوى مضامين مهمة للغاية بني عليها التوجيه الوارد فيه، ومن ذلك وجوب المحافظة على الممتلكات العامة، والحرص على وجود أكبر قدر من الأوقاف للحرمين الشريفين وما سيحققه ذلك من ريع مستمر على احتياجاتهما ومشاريعهما، والإيمان بقدسية الرحاب الطاهرة التي تستوجي الاحتياط لحرمة أراضي الحرمين الشريفين التي أصبحت عرضة للاستنزاف بالادعاءات التي لا سند لها من الصحة مع استقرار أيدي الناس على أملاكهم بصكوك شرعية، كما أن الأمر الملكي قد عزز في نفوس المواطنين حرمة المال العام ووجوب المحافظة عليه واحترام الممتلكات العامة وزاد من الشعور بالمسؤولية حيال المحافظة على أراضي الدولة ومنع الاستيلاء عليها من قبل ضعاف النفوس، وأن من الأهمية الاستمرار في تغذية هذا الشعور وحمايته والمحافظة عليه.

نرغب إليكم بقاء الأمر الملكي رقم ٢/١٣٩٢٦ في ١٤٢٨/٩/١هـ على ما استقر عليه بعد نفاذه، وألا يتم النظر في أي طلب بهذا الشأن إلا فيما يتعلق بتعديل خطأ مادي بحت يوجب تعديل حجة استحكام مستكملة لإجراءاتها الشرعية والنظامية قبل صدور الأمر الملكي المشار إليه، وأن يتم الرفع عما يستدعي الرفع عنه لكل حالة على حدة. وقد زودنا الجهات المعنية بنسخ من أمرنا هذا للاعتماد.. فأكملوا ما يلزم بموجبه. ا.هـ.

لذا نرغب إليكم الاطلاع واعتماد موجبه.. والله يحفظكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل**

## توثيق التراخيص باستخدام العلامات التجارية من قبل كاتب العدل وفقاً للنظام ولائحته

أصدر معالي وزير العدل تعميماً قضائياً برقم ١٣/ت/٥٥٤٦ وتاريخ ١٤٣٦/١/١٠هـ يقضي بتوثيق التراخيص (الاتفاقيات المبرمة) باستخدام العلامات التجارية من قبل كاتب العدل وفقاً للنظام ولائحته التنفيذية، وإليكم نص التعميم:

«إشارة إلى تعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢٤٦٣ في ١٤٢٥/٥/٢٥هـ، وإشارة إلى المادتين رقم (٣٤ و٣٣) من نظام العلامات التجارية، وإلى المادة رقم (٣٦) من اللائحة التنفيذية للنظام، وإلى كتاب معالي وزير التجارة والصناعة رقم ١٢٥٦/٦/٣/٢٦٧/ع في ١٤٣٥/٨/٥هـ المشار فيه إلى أنه من ضمن إجراءات تسجيل العلامات التجارية لدى وزارة التجارة والصناعة توثيق عقد التراخيص باستخدام العلامة من كاتب العدل وفقاً للمادة (٢٦) المشار إليها ونصها: (في حال قيام مالك العلامة التجارية بالترخيص لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين باستعمال العلامة عن كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها يجب أن يكون عقد الترخيص مكتوباً وأن يصدق على توقيع المتعاقدين أو بصماتهم أو أختامهم أمام كاتب العدل).

وطلب معاليه توجيه كتابات العدل بتوثيق الاتفاقيات المبرمة بشأن ذلك داخل المملكة. وبناءً على العرض المقدم من الجهة المعنية حول ذلك والذي تضمن أن يكون التوثيق باستخدام العلامات التجارية من كاتب العدل المكلف في وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للاستثمار أسوة بما صدر من تعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٤٣٩٨ في ١٤٣٢/١٠/٣٠هـ، أو من كتابة العدل الثانية أو كتابة العدل في البلد الذي لا توجد فيه لكونه من التنازلات المالية.

لذا يعتمد توثيق التراخيص باستخدام العلامات التجارية بعد ورود طلب بذلك من وزارة التجارة والصناعة وفقاً للمواد المشار إليها من نظام العلامات التجارية ولائحته التنفيذية من قبل كاتب العدل المكلف في وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للاستثمار أو من كتابة العدل الثانية أو كتاب العدل في البلد التي لا توجد فيه والله يحفظكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**وزير العدل بالنيابة**

# التهمة وأثرها في الأحكام الفقهية

## تأليف: صالح بن علي بن صالح العقل

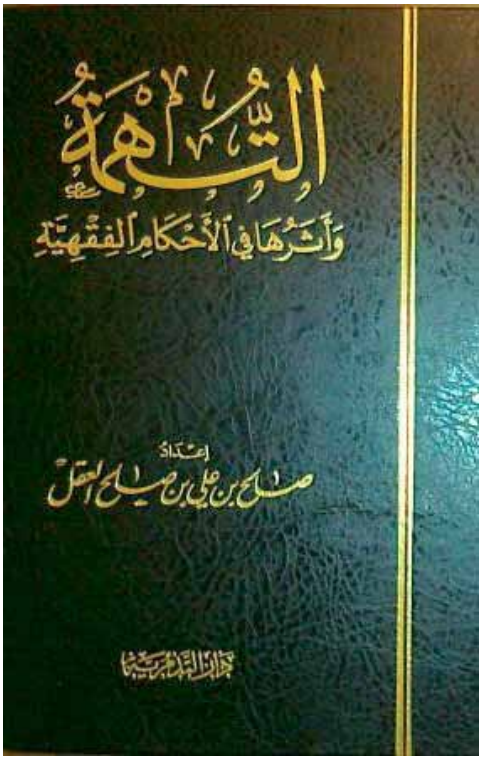


صدر عن دار التدمرية كتاب التهمة وأثرها في الأحكام الفقهية، تأليف د. صالح بن علي بن صالح العقل طبع عام ١٤٣١هـ في مجلد يضم ٤٩٥ ولأهمية القضاة في المحاكم الشرعية وحاجة الناس عموماً، فقد أجاد المؤلف في طرح المسائل الفقهية مع بيان الخلاف والاتفاق في المذاهب الأربعة واستقاها من المصادر الأصلية.

حيث كانت خطة البحث مقدمة عن أهمية الموضوع، ثم مهد عن معنى التهمة. وأقسامها: وأهميتها، ثم قسم موضوعاته إلى سبع مباحث: المبحث الأول: في معنى التهمة لغة واصطلاحاً والمبحث الثاني: في الفرق بين التهمة والاتهام، وأما المبحث الثالث: في الفرق بين التهمة والشبهة والشك والرمية. والمبحث الرابع: في مقارن اعتبار التهمة بسد الذرائع وتحريم الحيل. والمبحث الخامس: في مراتب التهمة وشروطها. والمبحث السادس: في أقسام التهمة المعتبرة. المبحث السابع: في بناء الأحكام على التهمة.

وختم بمراجع الآيات القرآنية والأحاديث وتخريجها والآثار الواردة وتراجم الأعلام وفهارس للموضوعات.

وبعد هذا الموضوع القيم ذات أهمية خاصة وأن التشريع الإسلامي اهتم به وجاء محذراً من الوقوع في مواطن التهم حتى لا يعرض الإنسان نفسه إلى أن يظن فيه مكروهاً مما يحثنا على السلوك القويم والبعد عن كل أمر يثير التهمة. وهذا دليل على عظمة الشريعة الإسلامية وكمالها وشمولها.

والمتتبع لخطوات البحث يخرج إلى نتائج عميقة الهدف وهي أن التهمة القوية لها تأثير كبير على الأحكام وأن المحافظة على الحقوق مطلب مهم وأن ضبط التصرفات واجب محتم وأن صيانة الأعراض وحرمه الضروريات الخمس سمة الإيمان الحق، وعلى هذا يكون من أوقع نفسه في مواطن التهم فقد أهدر حقه في التمتع بالحرية والأمان ومن حق الحاكم ومن ينيبه التحقق من هذه التهم لما في ذلك من المصلحة العامة وبالله التوفيق.

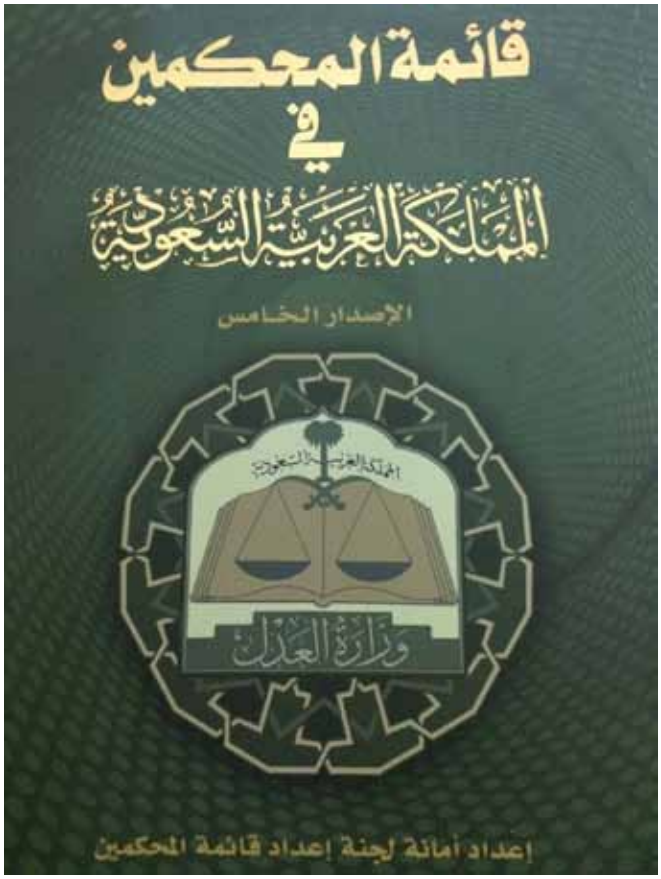


# قائمة المحكمين في المملكة العربية السعودية

## الإصدار الخامس

**إعداد: أمانة لجنة إعداد قائمة المحكمين بوزارة العدل**

صدر مؤخراً قائمة المحكمين في المملكة العربية السعودية الإصدار الخامس، حيث قام بإعدادها لجنة إعداد قائمة المحكمة بوزارة العدل حيث اشتملت على ٣٩٤ محكم. حيث فازت الجنسية السعودية على النسبة الغالبة، فقد بلغ عدد المحكمين ٣٧٠ محكمة، ثم يليها الجنسية المصرية، حيث بلغت ١٤ محكمة، ثم الجنسية اليمنية ٤ محكمين ثم السورية محكمان اثنان ثم الفلسطينية واحد والكويتية محكم واحد والكينية محكم واحد والبادية محكم واحد. وقد اشتملت القائمة على ١٣٢ صفحة مقسم كل وجه إلى ثلاثة أجزاء لثلاثة محكمين كل جزء تضمن الاسم والجنسية ومجال التحكيم والمؤهل والعمل الحالي والعنوان البريدي والجوال والبريد الإلكتروني.

حيث أعدت بعناية وترتيب ليسهل على المطلع الوصول للمحكم وهو جهد مشكور للجنة تسجل في الحرص والاهتمام للإسهام في رفع دور العدالة.

الجدير بالذكر أن اللجنة تنبثق من الإدارة العامة للصلح والتحكيم التابعة لوكالة وزارة العدل.

والتي اجتهدت في دقة اختيار المحكم، حيث يلاحظ مع الخبرة شهادة الدكتوراه والماجستير. والجامعة هي المستوى المؤهل لهذه المهنة الرائدة نسأل الله التوفيق للجميع.

## وزير العدل:القضاء يستمد قوته من استناده إلى الأخذ بكتاب اللّه وسنة رسوله صلى اللّه عليه وسلم

رفع معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ورعاه ـ على الثقة الملكية الكريمة بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه وزيراً للعدل.

وقال معاليه: «إن القضاء في المملكة العربية السعودية يستمد قوته ومتانته ونزاهته من استناده إلى الأخذ بكتاب الله -عزّ وجلّ- وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -ومن استقلاله الذي نصّت عليه الأنظمة ذات الصلة، فضلاً عمّا يجده مرفق العدالة من دعمٍ وتأييدٍ من ولاة الأمر ـ وفقهم الله ـ».

وسأل وزير العدل، المولى -جلّ وعلا -أن يحفظ للمملكة العربية السعودية قائدها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وأن يزيد هذا الوطن قوةً ونماءً ورخاءً، وأن يحميه وأهله من كيد الكائدين، وأن يتولى الجميع بحفظه وتوفيقه لما يحب ويرضى.

## وزارة العدل تطلق جميع خدماتها عن طريق بوابة (عدل) الالكترونية

في منجز تاريخي أنهت وزارة العدل كافة الترتيبات لإطلاق برنامج: «عدل» والذي سيتم من خلاله التعامل مع جميع خدمات الوزارة إلكترونياً بحيث يتيح للمسجل لديها إصدار الوكالات وفسخها إلكترونياً بما في ذلك الهاتف الكفي، وإكمال متطلبات إفراغ الأراضي، والحصول على برنت كامل عن وكالات المسجل وإفراغاته وممتلكاته، وتقديم الدعاوى أمام المحاكم، وتبادل مذكراتها، والحصول على مواعيد الجلسات، وما دار في ضبوطها، واطلاع الوريث على أموال مورثه بعد وفاته، والإعلان عن العقارات، والإشعار بانتقال الملكية وإجراء الوكالة أو فسخها برسالة نصية على الجوال.

وشدّدت وزارة العدل انه يلزم من يريد هذه الخدمة تسجيل بصمته لوزارة العدل ولا يستطيع احد الاطلاع على معلوماته غيره لأنه يلزم تسجيل اسم مستخدم وكلمة مرور وكذلك تسجيل البصمة الالكترونية لتفعيل الخدمة.

## وزارة العدل تنظم ندوة محكمة الاستثمار العربية ودورها في حماية الاستثمار العربي

نظمت وزارة العدل يوم الأحد ١٤ ربيع الأول ١٤٣٦هـ ندوة محكمة الاستثمار العربية ودورها في حماية الاستثمار العربي بإرساء معايير العدالة على أطراف القضايا المطروحة على حد سواء.

وتهدف الندوة التي شارك فيها عدد من الخبراء والمختصين في الاستثمار الى تفعيل دور محكمة الاستثمار العربية والتعريف بها على ضوء الاتفاقيات العربية المتعلقة بالاستثمار العربي وبالنظامين الاساسي والداخلي للمحكمة ، وسلطت الضوء على الدور الذي تقوم به المحكمة للمستثمرين العرب في الدول العربية ودور أعضاء المحكمة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنشيط محكمة الاستثمار العربية وتفعيل دورها وإعلام جميع الغرف التجارية في البلاد العربية بأهمية المحكمة والخدمات التي تقدم مع تسهيل مهمة الاستثمار في البلاد العربية في مجال فض المنازعات المتعلقة بها وكذلك وزارات الاستثمار والتعاون الدولي في جميع الدول العربية.

## الصمعاني يستقبل المهنئين بتعيينه وزيراً العدل

استقبل معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني بمكتب معاليه بالوزارة أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل اللذين قدموا لتهنئته بتعيينه وزيرا للعدل.

وفي بداية اللقاء قدم أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل لمعاليه التهنئة بالثقة الملكية الكريمة بتعيينه وزيراً للعدل، واستعرض معهم متطلبات العمل في الشأن العدلي والتوثيقي والإجـراءات التي من شأنها تسهيل العمل وسرعة الإنجاز.

كما تناول اللقاء مناقشة عدد من الأمور التي تخدم العمل العدلي في كافة المجالات.

كما استقبل معاليه في سياق متصل أصحاب السعادة مدراء فروع الوزارة الذين قدموا لمعاليه التهنئة بالثقة الملكية وفي بداية اللقاء دعا وزير العدل الدكتور الصمعاني مدراء الفروع على استشعار المسؤولية الملقاة على عاتقهم والأمانة التي كلفوا بها.

وتناول معاليه خلال اللقاء أهم الاحتياجات والمتطلبات التي من شأنها دعم العمل، والأساليب والوسائل المقترحة لرفع مستوى الأداء في هذه الفروع وفي المحاكم وكتابات العدل في المحافظات والمدن التابعة للفرع وآليات إنفاذ مقتضى الأنظمة واللوائح والقرارات والتعاميم الواردة من الوزارة إلى الجهات ذات العلاقة.

## بمشاركة عدد من المختصين.. وزارة العدل تنظم ورشة عمل أنظمة التنفيذ على القطاع الخاص

نظمت وزارة العدل ممثلة بوكالة الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ بالرياض يوم الثلاثاء ١ ربيع الأول ١٤٣٦هـ ورشة عمل تحت عنوان «أنظمة التنفيذ على القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات والبنوك ونحوها».

وأوضح وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الشيخ خالد بن علي الداوود أن قضاء التنفيذ هو قضاء المرحلة وأهم مراحل القضية، مؤكدًا أنه بقوة التنفيذ تُحفظ وتُعزز هيبة القضاء وتعاد الحقوق إلى أهلها بكل قوة ويسر.

وبيَّن من خلال كلمته الافتتاحية للورشة بأن قضاء التنفيذ مكث نحو عامين على مرحلة التأسيس و تهدف الوكالة الآن إلى الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التميز من خلال مراجعة ما تم، وما يكتنف عمل قضاء التنفيذ من عوائق لسرعة التنفيذ ومراجعة ذلك؛ بهدف وضع خطة استراتيجية لإنهاء تلكم العوائق والعقبات.

وتناولت الورشة على مدى ثلاثة أيام ٣ محاور كان أولها عن انظمة وأنواع الشركات بإجراءات التنفيذ والمحور الثاني انظمة البنوك وإجراءات مؤسسة النقد وكان المحور الثالث عن إجراءات التنفيذ على الشركات والبنوك .

## (العدل) تشارك في منتدى التنافسية الثامن

شاركت وزارة العدل في المعرض المصاحب لفعاليات منتدى التنافسية الدولي الثامن الذي عقد بالرياض يوم الاثنين ٦ ربيع الثاني تحت شعار (استثمر في السعودية).

واستعرضت الوزارة ضمن مشاركتها في المعرض دور الدوائر العدلية في تعزيز الاستثمار وحمايته، وإرساء معايير العدالة الشرعية، إلى جانب إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به محاكم التنفيذ ومراكز التحكيم في حل النزاعات التجارية بين المستثمرين في المملكة مع حفظ حقوق طرفي القضية.

## وزارة العدل تفوز بجائزة الأميرة صيتة بنت عبد العزيز للتميز في العمل الاجتماعي

حصلت وزارة العدل على جائزة الاميرة صيتة بنت عبدالعزيز للتميز الاجتماعي في دورتها الثانية (١٤٣٥-٢٠١٤) بعنوان:(التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمطلقات والمعلقات والأرامل ) للجهود التي قامت بها الوزارة في تقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية للمستفيدين من خدماتها في كافة القطاعات العدلية للمساهمة في ايجاد الحلول للقضايا الاجتماعية والأسرية.

وتهدف وزارة العدل من تفعيل برنامجها الذي يعد أحد استراتيجياتها بعيدة المدى في تفعيل العمل الاجتماعي الى تعزيز ودعم برامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية غير المعنية بشكل مباشر بتقديم الخدمة الاجتماعية وزيادة ثقافة الجودة والاهتمام والتمكين الاجتماعي للمرأة في المؤسسات الحكومية عامة وفي وزارة العدل على وجه الخصوص والمساعدة في تخفيف نسب القضايا والمنازعات الأسرية التي ترد المحاكم من خلال برنامج المصالحة والوساطة بين الزوجين أو أفردا الأسرة، وتيسير حصول المرأة المطلقة والمعلقة وغيرها من اللاتي يعانين في أروقة المحاكم من خلال الاقسام المخصصة في القطاعات العدلية وربط المستفيدات لمكاتب الصلح والخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الاخرى والتعاون في تقديم الخدمة المباشرة والغير مباشرة الى جانب تعزيز الثقافة العدلية بين افراد المجتمع لاسيما المرأة بكافة حالاتها القضائية من خلال برامج علمية.

## العدل ترشح (١٥٢) كاتب عدل للعمل في عدد من مناطق المملكة

رشحت وزارة العدل (١٥٢) كاتب عدل بالمرتبة السابعة للعمل في كتابات العدل الأولى والثانية بعدد من مناطق المملكة.

وذكرت وزارة العدل أنه تم إجراء المقابلات الشخصية لهؤلاء المتقدمين ومطابقة كافة الشروط اللازم توافرها في كتاب العدل لترشحيهم للعمل بكتابات العدل في عدد من مدن المملكة شملت مكة المكرمة ومحافظة جدة وبحرة وخليص والسيل وميسان والكامل وأضم وتربة والليث والقنفذة والمدينة المنورة والعيص وينبع وبدر وخيبر ووادي الفرع والرياض والدمام والخبر ورأس تنورة والأحساء والقطيف وحفر الباطن والذيبية والقيصومة والرفيعة وحائل والأجفر والسليمي وموقق وشعبة نصاب والعويقيلة والقريات وسكاكا وطبرجل وضباء والعلا وتيماء وعرعر وشقراء ومرات وعفيف ووادي الدواسر والأفلاج والسليل والرين وثادق والخرج والحائر وساجر والمزاحمية والرويضة وملهم وطريب وسراة عبيدة وبيش والثنية والحجرة وبلجرشي وتثليث ونجران وبدر الجنوب وثار والخرخير وضمد والعيدابي وأبي عريش وصامطة والحرث والدوادمي.

وكشفت الوزارة أن عدد كتاب العدل بالمملكة بلغ حتى ترشيح هذه الدفعة (١١٣٥) كاتب عدل يعملون على إفراغ العقارات وتوثيق العقود وإصدار الوكالات بأنواعها وكافة الأعمال التوثيقية. وتعمل وزارة العدل على تدريب كتاب العدل في مجالات أعمالهم التوثيقية من أجل الرفع من كفاءتهم.

## توقيع عقد إنشاء ٣٣ محكمة وكتابة عدل بمنطقة الرياض بقيمة تجاوزت ٨٧٠ مليون

وقعت وزارة العدل مع إحدى الشركات الوطنية عقد إنشاء (٣٣) محكمة وكتابة عدل في عموم محافظات منطقة الرياض بقيمة إجمالية بلغت (٨٧٠،٨١٩،٥٧٤) ريال ثمانمائة وسبعين مليوناً وثمانمائة وتسعة عشر ألفاً وخمسمائة وأربعة وسبعين ريالاً.

ويعد مشروع إنشاء الدوائر العدلية بمنطقة الرياض هو رابع عقد في الفترة الأخيرة لإنشاء مبانيها. ويأتي ذلك ضمن خطة الوزارة الرامية لتغطية جميع مدن ومحافظات المملكة بالمباني العدلية المتميزة وفق متطلبات البيئة العدلية الحديثة. وسبق أن وقعت الوزارة ثلاثة عقود هي عقد إنشاء (٢٢) مبنى للمحاكم الجزائية بجوار السجون بعدة مناطق ، وعقد إنشاء مباني المحاكم وكتابات العدل بالمنطقة الشرقية، و عقد إنشاء مباني المحاكم وكتابات العدل بمنطقة المدينة المنورة لتبلغ قيمة مجموع عقود التنفيذ حاليا ما يقرب من٢،٨٥٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال ( اثنين مليار وثمانمائة وخمسين مليون ريال).

## وزارة العدل تحصل على شهادتي الآيزو العالمية

حصلت وزارة العدل على شهادتي الآيزو العالمية (ISO٢٧٠٠١ ) في أمن المعلومات و(iso٢٠٠٠٠) في نظم خدمات تقنية المعلومات.

حيث قدم هاتين الجائزتين الرئيس التنفيذي لشركة بلاديون بالشرق الأوسط ، وحصلت وزارة العدل ممثلة بمشروع الملك عبدالله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء على شهادة (ISO ٢٧٠٠١ ) في إدارة مخاطر تقنية المعلومات و سياسة أمن المعلومات و أمن موظفي المنظمة و سلامة بيئة العمل وأمن الممتلكات و أدارة الاتصالات وعمليات التشغيل و التحكم بالوصول إلى الأماكن و أمن المعلومات وإدارة الحوادث و إدارة استمرارية جاهزية العمل.

فيما حصلت الوزارة على شهادة (ISO٢٠٠٠٠) في قطاع خدمات تقنية المعلومات و مقدمي الخدمات الداخلية في تقنية المعلومات ومقدمي خدمات تقنية المعلومات الخارجيين مثل منظمات إسناد خدمات تقنية المعلومات.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة بلاديون الأوسط: أن وزارة العدل تعد من الهيئات الحكومية الأوائل في الشرق الاوسط والأولى في المملكة العربية السعودية في الحصول على شهادة الايزو وفق المعايير الجديدة. مشيراً إلى أنه تم منح الوزارة هاتين الشهادتين بعد استيفائهما للمعايير العالمية لأنظمة إدارة المعلومات وإدارة الخدمات التقنية.

## نظمت وزارة العدل برنامجاً لتأهيل الملازمين في المدينة وبريدة لتأهيل الملازمين القضائيين للسلك القضائي

نظمت وزارة العدل يوم الأحد ١٩ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ ممثلة بالإدارة العامة لتدريب القضاة (الدورة التأهيلية للملازمين القضائيين) في كل من المدينة المنورة وبريدة.

وتهدف الدورة إلى تأهيل الملازمين القضائيين للعمل في السلك القضائي وإمدادهم بالمعارف المكملة لهم في العمل القضائي ، وتناولت الدورة التي أقيمت على مدى أسبوعين بمشاركة (٦٢) من أصحاب الفضيلة الملازمين الاختصاصات النوعية للمحاكم والدوائر القضائية ولمحة تعريفية عن نظام القضاء و نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية.

كما تناولت الدورة التأهيلية حقوق الملازم القضائي وواجباته واختصاصات أعوان القضاة ومهامهم وإدارة المحكمة والجلسات القضائية وصفات وآداب القاضي ولمحة تعريفية عن اللوائح والتعاميم القضائية.

وحظي البرنامج في خطته التدريبية الجديدة بالمزيد من التطويرات والتي جاءت نتائج للقاءات وورش العمل وحلقات النقاش مع عدد من أصحاب الفضيلة القضاة فتم إضافة فئات قضائية جديدة مثل قضاة التنفيذ وقضاة الأحوال الشخصية والقضاة الذين أتموا سنة من تاريخ المباشرة في محاكم الدرجة الأولى وإعادة صياغة البرامج التدريبية وإضافة عدد من الموضوعات الجديدة.

## إثر حادث سير أليم ..الشيخ مسعود الحقباني الدوسري في ذمة الله

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ ﴾ البقرة: ١٥٥ – ١٥٦ .

انتقل إلى رحمة الله تعالى صباح يوم الأربعاء ١٤٣٦/٤/٢٢هـ الشيخ مسعود بن عبدالرحمن الحقباني الدوسري رئيس الدوائر الجزائية بمحكمة الاستئناف بالرياض إثر حادث أليم، على طريق رماح وهو متوجه إلى "الصمان".

وقد صلي عليه ظهراً يوم الخميس بجامع الراجحي ودفن بمقبرة النسيم، وكان الشيخ رئيساً لمحاكم وادي الدواسر، وله جهود طيبة في نشر العقيدة ونفع الناس رحمه الله تعالى.

وأسرة (مجلة العدل) التي آلمها النبأ تتقدم بخالص العزاء والمواساة لأبناء وأسرة الفقيد، ولأخيه عمار محافظ الوجه، ولقبيلة الحقبان، وأقاربه، وأنسابه، وتسأل الله تعالى أن يتغمده الله برحمه ويسكنه فسيح جناته.

## شكر وتقدير

فضيلة رئيس التحرير

أتوجه إليكم بالشكر والتقدير والعرفان على ما تولونه من عناية لهذه المجلة المباركة. نسأل الله تعالى أن يوفقكم والعاملين معكم. كما نخبركم بنقل شكرنا وتقديرنا للعاملين معكم، مقدراً تلك الجهود والله يحفظكم ويراعاكم.

**رئيس كتابة عدل البشائر**

**عبدالله بن سعد القرني**

## إصدار متميز

فضيلة رئيس التحرير

يطيب لي أن أشكر على اهتمامكم باطلاعنا ومنسوبي الهيئة على هذا الإصدار المتميز، فقد عمت الفائدة واستفاد الجميع، أسأل الله تعالى أن يوفقكم وأن يجعل ذلك في ميزان أعمالكم أنتم والعاملين معكم والله يحفظكم ويرعاكم.

**محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة**

**سعد بن عثمان القصيبي**

## شكر على الجهود

فضيلة رئيس التحرير

أتقدم لكم معرباً لكم عن جزيل شكري وتقديري على ما تبذلونه من جهود في إصدار (مجلة العدل) ساءلاً المولى سبحانه أن يجعل ذلك في ميزان حسناتكم، وتقبلوا جزيل الشكر والعرفان.

**الملازم القضائي بالمحكمة الإدارية بأبها**

**عبدالعزيز بن علي بن عبدالله عسيري**

## معين لا ينضب

فضيلة رئيس التحرير

أشكر جهودكم المبذولة في إعداد وإخراج مجلة العدل بصورتها البهية، وكم استفدنا منها ونهلنا من معينها. فجزاكم الله خيراً وبارك في جهودكم. فقد يشدنا كثير نشر الأنظمة واللوائح وكل جديد ومفيد يخدم القارئ ويرفع من ثقافته الحقوقية مقدراً تعاونكم وبذلكم المتواصل والله يحفظكم ويراعاكم.

**المحامي/ عبدالله بن محمد الطوالة**

## المجلة والمكانة

فضيلة رئيس التحرير

إن الإعتناء والاطلاع والبحث للمعلومة من مصادرها توسع المدارك وتنمي الملكة العلمية وترفع الوعي بالثقافة العدلية، فوجود المصادر والمراجع يوفر الوقت والجهد ويسهل الوصول للمعلومة. ولما تميزت به (مجلة العدل) والتي تهتم بالمجال القضائي والعدلي جعلت لها المكانة لدى المتلقي. فشكر الله سعيكم وجهدكم والله يحفظكم ويرعاكم.

**كاتب العدل بكتابة عدل الحناكية**

**نايف بن علي العويف**

## شكر وتقدير

فضيلة رئيس التحرير

تحية وتقدير لكم والعاملين معكم في إصدار مجلتكم الغراء، والتي نستفيد منها لما تتضمنه من بحوث ودراسات علمية جادة. فأشكركم شكراً جزيلاً وأتمنى لكم مزيداً من التوفيق.

**محمد صلاح الدين المشعاوي**

## مجلتكم ذات أهمية كبيرة

فضيلة رئيس التحرير

(مجلة العدل) ذات أهمية كبيرة نظراً لطرحها مواضيع وبحوث قيّمة تثري الوسط العدلي، وتجعل القارئ على اطلاع مستمر بالأخبار العدلية والقضائية. مقدراً جهودكم وتواصلكم والحرص على إخراج المجلة بالصورة المثلى.

وفقكم الله وسددكم.

**كاتب العدل**

**بإدارة الرقابة بوكالة الوزارة لشؤون التوثيق بوزارة العدل**

**سعد بن سعيد القحطاني**

## أثرت العمل بالبحوث والدراسات

فضيلة رئيس التحرير

نظراً لما تتسم به هذه المجلة من العمل على نشر الفقه الإسلامي والإسهام في تنشيط الاجتهاد في مجال الفقه والقضاء، وكذلك إثراء العمل القضائي للبحوث والدراسات والمعلومات مما يعين القاضي في أداء عمله وعلمه وتوسيع مداركه وزيادة حصيلته العلمية.

فأرفع لكم شكري وتقديري متمنياً لكم التوفيق والسداد.

**قاضي محكمة القوز العامة**

**عبدالله بن علي بن حسن العمري**

## طلب إدراج

- الشيخ عادل بن ناصر الصيعري والشيخ وليد بن سعد الفالح والشيخ ناصر بن عبدالرحمن السحيباني وإسماعيل بن محمد الزحم من منسوبي قسم الفقه بالجامعة الإسلامي بالمدينة المنورة، الشخ يوسف بن أبي الحسن النجار وعضو الإدعاء العام جدة، الشيخ نايف بن علي العوض كاتب عدل بكتابة العدل بالحناكية بمنطقة المدينة المنورة، الشيخ نواف بن محمد بن عبدالله الرشيد القاضي بالمحكمة الإدارية بالرياض، المحامي عمر بن عقيل بن مشعل الجنيدي الشمري، الشيخ عبدالله بن محمد آل بواح كاتب عدل بارق في عسير، عبدالله بن أحمد بن علي وشيلي الموظف بمحكمة بيش بجازان، الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الuالولا القاضي بالمحكمة الإدارية بالرياض، د. عبدالله بن معتق السهلي عضو هيئة التدريس بقسم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الشيخ حسن بن أحمد السيد الهاشم كاتب العدل بكتابة العدل الثانية بالأحساء، الشيخ يحيى بن عبدالرحيم أبو عطرة كاتب العدل بكتابة العدل الأولى بأبها، الشيخ د. مالك بن صالح بن عبدالرحمن المحيميد رئيس المحكمة العامة في أملج، والشيخ ثنيان بن عبدالرحمن بن إبراهيم الثنيان القاضي بالمحكمة العامة بأملج.

- نفيدكم أنه تم إدراجكم ضمن من تهدى إليهم المجلة وسوف تصلكم تباعاً، شكراً لحرصكم على اقتنائها.

## طلب إدراج

الشيخ عبدالله بن شطيط عيد الشراري والشيخ سعيد بن جابر سرور الزهراني والشيخ د. سعد بن جميل عوضة المالكي والشيخ رامي بن إبراهيم أحمد الحازمي والشيخ محمد بن أحمد عبدالله الصبان والشيخ سعيد بن حسن سعيد الزهراني والشيخ محمد بن جمعان صالح الغامدي والشيخ عدنان بن عبدالله علي الزامل والشيخ عبدالله بن سليمان عبدالله الوابل، والشيخ ناصر بن عبدالكريم عبدالله البركاتي والشيخ يوسف بن عبدالرحمن عبدالكريم المشاري والشيخ عبدالمحسن بن عبدالعزيز علي الجليفي والشيخ عبدالعزيز بن علي غرم الله الغامدي والشيخ عبدالعزيز عبدالرحمن محمد القضيبي والشيخ عبدالرحمن بن حسن صالح قشلان والشيخ ياسر بن خلف غوينم المطيري والشيخ عبدالعزيز عبدالله عبدالرحمن آل فهيد والشيخ عبدالرحمن سليمان عثمان المنيعي والشيخ مشعل عبدالعزيز عبدالرحمن الشثري والشيخ فيصل بن علي محمد الفوزان والشيخ ظافر بن عمير ظافر الشهري والشيخ عبدالله بن مرزوق عوض الحارث والشيخ عبدالمجيد بن علي صالح الفوزان والشيخ عبدالله عبدالعزيز عبدالرحمن العجلان والشيخ عمر بن عبدالله إبراهيم آل طالب والشيخ سامي بن عبدالله بن محمد الحقباني والشيخ بدر بن راشد حمدان آل علي والشيخ ناصر بن حمد عبده الازيبي والشيخ عساف بن صالح عساف العواجي والشيخ سليمان بن إبراهيم سليمان الحناكي والشيخ أنس بن سعد علي الشهراني والشيخ سلمان بن عبدالعزيز إبراهيم السويلم والشيخ عمر بن عبدالعزيز سالم بالطيور والشيخ عبدالله بن حمود حمد التويجري والشيخ عبدالعزيز محمد عبدالعزيز الجامع والشيخ محمد بن صالح عبدالله الضويحي والشيخ عمر بن حسين مزعل الحربي والشيخ عبدالله بن سليمان محمد العبيلاني والشيخ عواض لاحق مزيد المقمعي السلمي والشيخ أبو طالب بن علي أبو طالب الحسني والشيخ عبدالله بن أحمد عبدالله الزهراني والشيخ خالد بن محمد سعود آل مساعد والشيخ زياد بن عبدالباقي محمد المسلم والشيخ محمد عبدالله عبدالرحيم الزهراني والشيخ أسامة بن عاطف حبيب بخش والشيخ أحمد بن محمد عبدالله الشهري والشيخ سامي بن عبدربه عبدالخير السلمي والشيخ عبدالعزيز بن حماد حامد الحارثي والشيخ نايف بن سعيد زايد النفيعي والشيخ سعدي بن محسن سعدي الزهراني والشيخ خالد بن علي يحيى جلي والشيخ سعود محمد المدرع القحطاني والشيخ محمد بن راشد عبدالعزيز الحمد والشيخ عبدالله بن ناصر إبراهيم السليمان والشيخ فهد بن عطية سمران الشاطري والشيخ عبدالرحمن بن فرحة علوان القرني والشيخ نايف بن عبدالرحمن خضير العنزي والشيخ هتان فيصل موسى البركاتي والشيخ محمد أحمد يحيى المالكي والشيخ سلمان بن هلال دخيل الله الغموي والشيخ خالد سليمان عثمان المنيعي والشيخ جلال علي حمدان السلمي والشيخ عبدالله سمير عبدالله الفيفي والشيخ علي بركات حامد الحاتمي والشيخ سعيد محمد سعيد الزهراني والشيخ إبراهيم عبدالكريم العثمان والشيخ سرور محمد سلمان العبدالوهاب والشيخ مساعد بن عبدالرحمن حمزة سحلي.

- نثمن حرصكم على اقتناء المجلة ونفيدكم أنه تم إدراجكم ضمن من تهدى إليهم المجلة. نسأل الله أن ينفع بها ودمتم.

## تعديل عنوان

أ.د. عبدالواحد بن حمد المزروع عميد كلية التربية بجامعة الدمام، الشيخ عبدالعزيز بن علي بن محمد الشيخي قاضي محكمة قلوة بالباحة. الشيخ أحمد بن محمد اليحيى رئيس دوائر الأحوال الشخصية بالمحكمة العامة في حائل، والشيخ أحمد بن مبارك المبارك القاضي بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة، الشيخ سفر بن سليم السواط قاضي الاستئناف بمحكمة عسير، د. عبدالرحمن بن صالح المقحكم المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء، الشيخ محمد بن فرحان القحطاني قاضي محكمة يدمه العامة، الشيخ خالد بن أحمد الطليحي قاضي الاستئناف رئيس المحكمة العامة بالأحساء.

– جرى تعديل عناوينكم الجديدة، وشكراً لتحديثكم لضمانة وصول المجلة ولكم تحياتنا.

## طلب أعداد

المحامي محمد بن محمد بن صفي الدين السنوسي، الملازم القضائي، الشيخ علي بن حسن بن علي آل الزلاله محكمة محايل عسير، الملازم القضائي الشيخ عبدالله بن علي بن عبدالله عسيري المحكمة الإدارية في أبها، عوض بن عبدالواحد بن علي العمري المخواة/الباحة، الأستاذ المساعد محمد حتحاتي جامعة زيان عاشور بالجزائر، د. إسماعيل نامق جامعة السليمانية بالعراق، عبدالله بن وليم القحطاني وكيل إمارة منطقة نجران، خالد بن إبراهيم الفريح مدير إدارة الدوريات بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، الشيخ محمد بن عثمان الزهراني رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة المساعد.

– تم بعث الأعداد المطلوبة حسب الإمكانيات المتاحة، مقدرين حرصكم واهتمامكم ولكم تحياتنا.

## ردود سريعة

– د. جمال الكتوت/ جامعة الملك فيصل بالاحساء، يمكنك الاطلاع على قواعد النشر في حالة تقديمك بحث للمجلة ليخضع للتحكيم ومن ثم النشر في حال صلاحيته، شكراً لك.

– الشيخ عبدالله بن إبراهيم العثمان/ رئيس المحكمة العامة بشقراء، نثمن لك خطوتك في إعلامنا بمن تقاعد ومن نقل من المحكمة نتمنى من الجميع أن يحذوا حذوك، ولك تحياتنا.

– المحامي عبدالله بن محمد الطوالة/ شكراً على التنبيه وملاحظتك محل عنايتنا واهتمامنا دمت بخير.

– الأخ عبدالله الثبيتي، مكة/ تمت معالجة ملاحظتك، شكراً لاهتمامك ومتابعتك ولك تحياتنا.

– المحامي الشيخ محمد رشيد الميقاتي/ رئيس مجلس الأمناء بجامعة طرابلس في لبنان، نقدر لك تلك المعلومات الواقية عن جامعتكم الإسلامية مقدرين تواصلكم فيما يعود بالنفع العلمي ويثري الأبحاث بالجديد والمفيد، لك تحياتنا.

–الأخ سعود بن عبدالله البابطين مدير العلاقات العامة بوزارة العدل، نقدر لك تحقيق طلبك نظراً لتأجيل مهرجان الجنادرية هذا العام، وشكراً لك.

بعد التحية..

بصدور هذا العدد تشهد مجلة العدل مرحلة جديدة من مسيرتها بقيادة جديدة وحلة متجددة. وفور صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز- حفظه الله - مطلع شهر ربيع الثاني ١٤٣٦هـ بتعيين معالي الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وزيرا للعدل أولى معاليه المجلة عناية فائقة مؤكدا حرصه على أهميتها وحاثا على اسمرار تطويرها وزيادة مساحة نفعها. وأكد في كلمته الإفتتاحية أن مجلة العدل ببحوثها ودراساتها التي نُشرت على مدى عمرها؛ كانت رافداً مهماً في تطوير مرفق العدالة في النواحي الموضوعية والإجرائية والفنية بما تضمنته من بحوث قيمة ودارسات معمقة، ودعا معاليه الدارسين والباحثين إلى إثراء مجالات التطوير المستقبلية التي تسعى إليها وزارة العدل بالبحث والدراسة.

وأكد معاليه عنايته بمجلة العدل حين أصدر قراره بتعيين فضيلة الشيخ منصور بن عبد الرحمن القفاري رئيسا للتحرير وهو القاضي المتمرس في القضاء في عدد من محاكم المملكة وبدوره لقيت المجلة عناية فائقة من اهتماماته مؤكدا أنه سيسعى إلى السير بالمجلة بخطوات إيجابية منها توسيع دائرة نشرها والتركيز على المسائل النازلة والحادثة.

ومنذ انطلاقة هذا العدد وبعد موافقة معالي الوزير على ترشيح فضيلة رئيس التحرير لكوكبة من أصحاب الفضيلة أساتذة الجامعات ليكونوا نواة مراحل أعضاء هيئة التحرير، ما يؤكد العناية الفائقة من مسؤولي وزارة العدل لمسيرة هذا الصرح العلمي الهام للعمل القضائي والَّذي يعد من أبرز إنجازات وزارة العدل.

**مدير التحرير**

**محمد بن راشد الدبيان**

# Prevention of Vice and Its Rulings in Islamic Jurisprudence

**Dr. Ahmad bin Saalih Al-Barraak**

***Abstract***

The author discusses the following topics:

Definition of the following:

Protection of Virtue: It is to guide people to the precepts accepted by reason, approved by the Sharee'ah and commensurate with noble morals as guided by the provisions of the Holy Qur'an and the Prophet Sunnah.

Prevention of Vice: It is to prevent people from doing vices prohibited by the Sharee'ah.

The difference between virtue and vice and other similar terms like hisbah, guidance and advice.

Ancient nations applied the concept of the protection of virtue and prevention of vice.

The proofs supporting the legitimacy of the protection of virtue and prevention of vice from the Holy Qur'an, Sunnah and consensus of scholars.

Jurists differ as to whether the obligation of the protection of virtue and prevention of vice is mandatory or optional in two opinions:

It is mandatory on every Muslim according to Ibn Katheer, Al-Jassaas and others.

It is optional according to the majority of jurists including Ibn Taymiyah, Ash-Shawkaanee and others; and this is the opinion considered as the preponderant one by the author.

The wisdom behind the protection of virtue and prevention of vice is to realize goodness and happiness for all members of the Muslim society.

Conditions to be met for the protection of virtue and prevention of vice include two sections: conditions that should be met by the preventing person and conditions that apply to the vice as follows:

Conditions to be Met by the Preventing Person: He should be a Muslim, a responsible person, able, permitted by the ruler and has legal capacity. However, jurists differ regarding the last two conditions.

Conditions Applicable to the Vice: It should be major or a minor sin, existing, apparent without spying on it and known and not the result of the preventing person's intellectual reasoning.

Some of the cases where the obligation of preventing vice drops including fear to commit a vice graver than the one to be prevented.

Some means of the protection of virtue and prevention of vice include verbal, written and other means.

Levels of prevention of vice are three as follows:

Prevention by hand which should be undertaken by the official having authority over the culprit or his designee.

Prevention by tongue which should be undertaken by the person capable of preaching virtue and reward for those who stick to it and preaching against vice and punishment for those who commit it with wisdom and good advice.

Prevention by heart which should be undertaken by all the members of society by disliking vice and keeping away from it.

Morals of prevention of vice include sincerity to Allah, kindness, humility and other morals.

The differences among jurists on the rulings of guarantee of life and property if the person responsible for hisbah makes a mistake.

# *Hibaa'* in Marriage

**Dr. Mahmoud Esma'el Khalil**

*Abstract*

The author discusses the following topics:

1. Linguistic and technical definitions of *hibaa'*. According to jurists, *hibaa'* is the amount of money the father takes from the dowry of his daughter for himself either as a gift or an amount of money the father requests the would-be husband to pay to him at the time of marriage.
2. The words related to *hibaa'* like gift, bribe and commission.
3. The forms of *hibaa'* in marriage in Islamic jurisprudence and discussions on the points of difference among jurists.
4. The agreement among schools of jurisprudence with regard to stipulating *hibaa'* in marriage by the father or others but without stipulating an amount of money to be paid by the would-be husband as a gift, the condition is valid and the dower is valid.
5. Stipulating *hibaa'* at the time of marriage is invalid if it is stipulated by the father and if it is after consummating the marriage, it is the right of the father.
6. The three forms of *hibaa'* in marriage after dissolution of marriage as classified by the hanbalites.

The author recommends that personal status legislators in Arab countries should provide for *hibaa'* for the importance it has as to the stability of marriage.

medical consultation continues for 4 or 8 minutes, this would not affect the value.

The period is specified and so is the price as in the service of sending tones and signals.

The caller knows in the beginning of the call that the period of service is specified and that the price per minute is also specified.

There should be a specific mechanism to recover the call amount in case the service is not provided because the amount taken without providing the service is a charge for no service and is part of embezzling the property of others.

The contract concluded with the caller and the provider of the service as well as the contract concluded between the provider of the service and the licenced communications company entails civil, criminal and other responsibilities.

Disputes and differences resulting from the service contract are settled by the Communications and Information Technology Authority.

# Audiovisual Interactive Text Messaging Service

## A Comparative Study

**Dr. Bakr bin Abdullatif Al-Haboob**

*Abstract*

The author elaborates on the following topics:

The audiovisual interactive text messaging service is the service that allows the caller to transmit his messages through interactive media programmes or obtain required information in various information domains through a public number. The caller assumes a financial compensation, part of which goes to the operator and the other part to the provider of the information. This service has several patterns including messaging sentences containing supplications, greetings, etc.

The authority regulating this service in Saudi Arabia is the Communications and Information Technology Authority.

The conditions of using this service.

Some of the characteristics of providing audiovisual interactive text messaging service for media programmes as compensation based agreement contracts for a specified time that are not named, composite and binding to both parties.

Saudi Communications Company is the company licenced by the Communications and Information Technology Authority is the owner of the right of providing the services to users. Hence, it serves as a lessor and the user is a lessee because the contract provides interactive audio texts and short messages service. The company does not sell the service nor transfer its ownership to the user. Rather, the contract provides the known usufruct of the service for a specified period for a known and definite compensation. This is the very concept of lease. Therefore, the contract is subject to the provisions, obligations and conditions of the lease contract.

The author is of the opinion that STC is an attorney for a commission as it undertakes a number of activities like invoicing calls and preparing accounts and acting on behalf of the provider of the service for undertaking these activities. It concludes contracts with third parties in its personal name and then transfers it in the name of the service provider.

Engaging service 700 should be made by a person having legal capacity in order for the contract to be valid as a person of no legal capacity may not communicate with the company. The provider of the service may not provide communication based programmes for persons of no legal capacity. This should be noted in advertisements even in an implied form.

For the contract to be valid and free from fraud, the price of call and the period should be specified in order to determine the price of the service by one of the following ways:

The contract should be of specified cost and open term such that the subject of the contract is the criterion for specifying the period so that if the

The points of agreement between wakaalah and mudhaarabah state that mudhaarabah denotes wakaalah. Jurists unanimously agree on naming the parties to the mudhaarabah contract as attorneys.

Points of difference between wakaalah and mudhaarabah state that the mudhaarabah includes two contracts; namely the partnership and power of attorney, that jurists agree that the power of attorney can be timed but they differ as to timing the profit-sharing contract.

The general meaning of the maxim includes two parts as follows:

The power of attorney is specific: This means that the acts of the attorney should not exceed the matters which the attorney is permitted to act on by the principal.

The profit-sharing contract is general: This means that the acts of the profit-sharer are generally permitted because the profit-sharing contract requires the same. The profit-sharing contract is meant to attain profit and this is only realized if the broker is given full authority based on the actual practice among traders.

Rules applicable to the first part include that the acts of the attorney are originally null and void if the principal and the attorney differ as to the act because the power of attorney does not originally exist.

Rules applicable to the second part state that the acts of the profit-sharer under the profit-sharing contract are not completely open but differ depending on the type of contract and the permission given by the principal to act on his money.

Jurists agree to the first part of the maxim. They also agree that the acts of the attorney and the profit-sharer can be limitable and specifiable but the majority of scholars stipulate that the acts of the profit-sharer should not be specified.

Jurists differ regarding the second part of the maxim in two opinions as follows:

It is applicable according to the Hanafites and the Hanbalites.

It is not applicable according to the Maalikites and the apparent opinion of the Shaafi'ites.

Some of the juristic matters resulting from this maxim include that the attorney may not sell for credit.

# Juristic Maxim: Originally, the Power of Attorney is Specific; the Profit-sharing Authorization is General

**Dr. Jameel bin Abdul Mohsin Al-Khalaf**

*Abstract*

The author elaborates on the following points:

Definition of some terms of the title of the study:

Wakaalah: It is to authorize someone of legal capacity to act on behalf of someone else all his life in matters that are subject to authorization.

Mudhaarabah: It is to give someone an amount of money to trade in for part of the profit (profit-sharing).

The proofs supporting the legitimacy of wakaalah from the Holy Qur'an, the Prophet's Sunnah and consensus of scholars.

The power of attorney is of two types: 1) General: The principal gives the attorney full authority to act on his behalf in all his affairs and rights and 2) Special: The principal gives the attorney authority to act on a specific matter.

According to the majority of scholars: the pillars of wakaalah is four: the format, the principal, the attorney and the subject of the power of attorney.

The author discusses the conditions of the power of attorney.

The legitimacy of mudhaarabah from the Holy Qur'an, the Prophet's Sunnah and the consensus of scholars.

Mudhaarabh is of two types: 1) Absolute: It is not limited to time, place, scope parties or type of trade and 2) restricted: It specifies an element of the above.

According to the majority of scholars, the pillars of mudhaarabah are five: the format, the two contracting parties, the money, the work and the profit. The author also discusses the conditions of mudhaarabah.

# Intruding in the Affair (*Iftiyaat*) of Other than the Ruler

## An Applied Juristic Study

**Dr. Ibraaheem bin Saalih At-Tannam**

***Abstract***

The author elaborates on the following topics:

Linguistic and technical definitions of *iftiyaat* as "a deliberate act by someone preempting the act of another one without obtaining the permission of who is entitled to give this permission."

The reality of *iftiyaat* is that it is a form of rejection, aggression and interference in the acts of others. It is a broad subject.

Jurists divide legal acts into two parts:

Acts of responsible persons in general, and

Acts of some responsible persons like the actions of the ruler, the judge, etc.

Juristic description of *iftiyaat* to other than the ruler can be juristically classified as follows:

An act by an intruder, or

An act of trespassing one's limits

The ruling on *iftiyaat* is that it is either disliked or prohibited. The author is not decisive on one ruling but he considers most of the acts of *iftiyaat* as disliked.

There are reasons for *iftiyaat* to other than the ruler including the following:

Reasons related to the intruder,

Reasons related to the person intruded against, and

Reasons related to the subject of intrusion

The author gives several juristic applications of intrusion against other than the ruler under four sections:

Intrusion in matters related to acts of worship,

Intrusion in matters related to transactions,

Intrusion in matters related to personal status, and

Intrusion in matters related to ordinary affairs

The author gave some conclusions as follows:

Conclusions related to verification, and

Conclusions related to application.